

٢ - قومية المعركة

بنيت الاستراتيجية المصرية على أساس إدارة الصراع المسلح ضد إسرائيل بالامكانيات الذاتية لمصر بالتعاون مع سوريا ، وأن القتال نفسه يتيح الفرصة لاستغلال الطاقات العربية التي تراها كل دولة عربية .

لقد رفع العرب شعار « قومية المعركة » ، وبذلت بعض الدول العربية الجهود لوضع هذا الشعار موضع التنفيذ ، كما أن جامعة الدول العربية حاولت إيجاد تعاون عسكري بين الدول العربية لتحرير الأرض وحل القضية الفلسطينية ، إلا أن ذلك كان أملاً لم يتحقق خلال سنوات مضت منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، رغم انعقاد « مؤتمرات قمة عربية » لإزالة آثار العدوان .

وكان يهمننا جداً في القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أن يكون العمل العسكري العربي ضد إسرائيل من ثلاث جبهات - مصرية وسورية وأردنية - وأن تشترك الدول العربية الأخرى بجزء من امكانياتها العسكرية في هذه الجبهات إيماناً منا بأن الأرض المحتلة لا يمكن أن تسترد إلا بالقوة المسلحة بعد فشل كل الجهود السياسية لحل المشكلة خلال خمس سنوات مضت .

انتهزنا فرصة انعقاد « مجلس الدفاع المشترك » وهو أحد أجهزة جامعة الدول العربية في الدورة ١٣ بالقاهرة خلال الفترة من ٢٧ - ٣٠ يناير ١٩٧٣ لبحث هذا الموضوع خصوصاً وأنه الجهاز المختص والمناسب لبحثه حيث يضم المجلس وزراء الخارجية والدفاع للدول العربية .

قدمت مصر تقريراً لمجلس الدفاع المشترك بمعرفة وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل أوضح فيه الموقف الاستراتيجي العربي وأسس الخطة الشاملة لتحرير الأرض العربية والفكرة العامة للتخطيط العسكري . وانتهى التقرير بتوصيات محددة للعمل العسكري المشترك والتزامات الدول العربية بشأنها من حيث تحديد الوحدات والتشكيلات العسكرية التي تقدمها الدول العربية لخوض الحرب الشاملة ضد إسرائيل بهدف استعادة الأرض وحل المشكلة ، وهي في الحقيقة معركة المصير .



لقد بدأ التقرير^(١) : إنه منذ نهاية الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة في يونيو ١٩٦٧ ، يمارس المخطط القومي الإسرائيلي سياسة احتواء المكاسب وفرض الأمر الواقع في مختلف المجالات ، الأمر الذي يستوجب من المصالح القومية العربية أن تتحرك لدرء الأخطار لسياسة الاحتواء الاسرائيلية وعواقبها الوخيمة على القضية العربية . إن ما تمارسه إسرائيل - حينئذ - في الأراضي العربية المحتلة ، وما تقوم به من أعمال ردع ضد المواقع العربية على خطوط المواجهة ، إنما يعطى صورة واضحة عن طبيعة الاستراتيجية التي تتبناها إسرائيل في منطقتنا العربية ، والتي تستهدف قهر الشعوب العربية وفرض الاستسلام عليها . وإزاء ذلك ، فإن استمرار الموقف العربي السائد الآن ، سوف لا يمكن أو يساهم أو يؤثر في حل القضية أو تحرير الأرض العربية المحتلة .

وانطلاقاً مما سبق ، ومن واقع أن أية دولة عربية لا تستطيع أن تنفرد بفرض الارادة العربية أو بتحقيق الحل العربي للقضية ، فإنه أصبح لازماً أن تتضافر جميع الجهود السياسية والعسكرية للدول العربية وأن تستغل كل أوجه التنسيق مع الدول الصديقة في المجالين السياسي والاقتصادي حتى يتحقق لنا النصر في صراعنا مع عدونا الصهيوني . ولقد آن الأوان لأن تقدم الأمة العربية كل ما لديها من طاقات وإمكانات في سبيل معركة المصير .

واستطرد التقرير موضحاً :

إننا متفقون جميعاً على أن الصراع العربي الصهيوني صراع من أجل البقاء في مواجهة

(١) هذا التقرير تم توزيعه على جميع دول الجامعة العربية في حينه بواسطة الجامعة العربية أثناء انعقاد المؤتمر . وقد اكتفيت هنا بمستخرج منه فقط لتوضيح أهم مشتملات التقرير .

غزوة استعمارية عنصرية توسعية لا يمكن القضاء عليها إلا بالتصدي الكامل لها وتدفع إليها جميع إمكانيات الأمة العربية . فالهدف السياسى لإسرائيل هو « فرض شرعية الوجود الإسرائيلى فى فلسطين ، وتأمين هذا الوجود بضم مساحات جديدة من الأرض العربية ، ورفع القيود على نموه وتطوره ، تمهيداً لمرحلة تالية من التوسع لتحقيق حلم إسرائيل فى إقامة الدولة اليهودية من النيل إلى الفرات » .

أما الهدف الاستراتيجى العسكرى لإسرائيل فهو « منع الدول العربية والمقاومة الفلسطينية من استعادة الأرض العربية المحتلة بالقوة أو تعريض الأمن القومى لإسرائيل للخطر حتى ترضخ الارادة العربية لتحقيق الهدف السياسى لإسرائيل » .

وأما العناصر الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية فهى الاحتفاظ بقوات جوية متفوقة كقوة رئيسية ضاربة لها ، والاحتفاظ بخطوط وقف إطلاق النار هادئة لحين فرض حل فى صالحها . وتتضمن هذه الاستراتيجية أيضاً عرقلة العمل العسكرى العربى الموحد ، والعمل على تثبيت الأمر الواقع فى الأراضى المحتلة ، وطمس حقائق القضية الفلسطينية .

وبعد أن حدد التقرير حجم وقدرات العدو وتوزيعها المحتمل على الجبهات العربية فى احتمالات المواجهة ، وكذا عوامل القوة والضعف لدى العدو ، أصبح واضحاً أن التخطيط للعمليات التعرضية للعمل العربى العسكرى الموحد يجب أن يهدف إلى :

١ - إرغام العدو على القتال فى كل الجبهات فى وقت واحد لحرمانه من إستراتيجيته المبنية على العمل ضد جبهة واحدة فى وقت واحد .

٢ - استخدام الجبهتين السورية والأردنية لتهديد قلب العدو بقواتنا وخاصة القوات الجوية .

٣ - العمل على تشتيت احتياطات العدو التعبوية والاستراتيجية .

٤ - قطع خطوط مواصلات العدو البحرية فى البحرين المتوسط والاحمر .

٥ - استخدام الفدائيين على نطاق واسع داخل إسرائيل .

٦ - أن تبدأ العمليات التعرضية فى أقرب وقت ممكن ، حيث أن عامل الوقت إذا استمر معدل النمو العسكرى فى قدرات الطرفين بالمعدل الحالى - حينئذ - يعتبر فى صالح العدو ويصعب التعامل معه مستقبلاً .

وفي الجانب العربى ، فإن الهدف السياسى - حيثئذ - المتفق عليه فى مؤتمر الكويت بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٢ هو « إزالة آثار عدوان يونيو (حزيران) لعام ١٩٦٧ دون المساس بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى » . أما الهدف الاستراتيجى العسكرى للدول العربية فهو « تدمير القوات المسلحة الإسرائيلية وتحرير الأرض العربية التى احتلت بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ ضمن إطار عربى عام » .

وإذا نظرنا إلى نقاط القوة الرئيسية فى القوات العربية لدول المواجهة الثلاث (مصر وسوريا والأردن) نجد أن لدى العرب القدرة على الحرب فى أكثر من جبهة فى وقت واحد الأمر الذى يضطر العدو لتشتيت جهوده وقواته . ولدينا - نحن العرب - التفوق فى القوات البرية والبحرية لدول المواجهة الثلاث ، مع إمكان الحد من تأثير القوات الجوية المعادية عند حشد الامكانيات الجوية لدول المساندة لصالح دول المواجهة الثلاث . كما أن العمل الفدائى يمكن استغلاله لتهديد الأمن الداخلى فى الأرض المحتلة لصالح المعركة .

أما نقاط الضعف الرئيسية فى القوات العربية لدول المواجهة الثلاث فكانت كالاتى :

١ - يترتب على عدم اشتراك الأردن فى العمليات وجود ثغرة استراتيجية تؤثر على الموقف العسكرى .

٢ - النقص البارز فى الطائرات ووسائل الدفاع الجوى والمطارات فى دول المواجهة .

٣ - عدم توفر احتياطى عام مناسب على مستوى كل جبهة من الجبهات الثلاث ، وكذا عدم توفر احتياطى عام استراتيجى يعمل لصالح الجبهتين الشمالية والشرقية (سوريا والأردن) .

٤ - عدم وجود قيادة واحدة للجبهات الثلاث ، فى الوقت الذى تعمل فيه القوات الإسرائيلية تحت قيادة واحدة تفقد وتنسق أعمال قواتها على الجبهات الثلاث .

٥ - النقص الواضح فى معدات وأجهزة الحرب الالكترونية .

٦ - قدرة العدو على المناورة بقواته بين الجبهات الثلاث فى حالة تعرض أى منها للخطر الأمر الذى يفتقر إليه الجانب العربى لأنه يعمل على خطوط داخلية .

ومن جداول مقارنة القوات للطرفين العربى والإسرائيلى فى ذلك الوقت كان واضحاً أن الموقف كالاتى :

١ - القوات البرية :

- العدو غير قادر على الدفاع أمام الجبهات العربية الثلاث بكفاءة إذا تم التضامن فيما بينها على العمل العربي المشترك .
- يمكن للعدو المهجوم ضد إحدى الجبهات العربية في حالة عدم وجود نشاط هجومي من جبهات الدول العربية الأخرى لدول المواجهة .
- يتعذر على العدو المهجوم ضد إحدى الجبهات العربية في حالة هجوم الجبهتين الأخرين ضد إسرائيل .

٢ - القوات الجوية :

- يمكن للقوات الجوية لدول المواجهة الثلاث (مصر وسوريا والأردن) القيام بعدد ١١٨١ طلعة في اليوم ويمكنها إلقاء ١٣١٦ طن قنابل .
- وفي حالة تدعيم دول المواجهة بعدد ١٦ سرباً جوياً المتفق عليها في المؤتمرات السابقة ، تصل إمكانيات دول المواجهة إلى ١٧٩٣ طلعة في اليوم ، ويمكنها إلقاء ٢٢٦٥ طناً من القنابل .
- وسبق أن ذكر في تقرير سابق أن إمكانيات القوات الجوية للعدو ١٣٦٠ طلعة في اليوم ، ويمكنها إلقاء ٢٨٨٠ طناً من القنابل . وهذا يوضح أنه بالرغم من الدعم المتفق عليه من قبل ، إلا أن العدو الجوي سوف يظل متفوقاً على القوات الجوية العربية بفارق بسيط يمكن تحمله .
- ومن ذلك يتضح أن الدعم الجوي المطلوب هو الحد الأدنى لإدارة معركة مقبولة مع العدو .

٣ - الدفاع الجوي :

- الدفاع الجوي في مصر جيد .
- أما الدفاع الجوي فهو في سوريا في دور التكوين ، وما زالت سوريا في حاجة إلى حوالي عشرين كتيبة صواريخ أخرى مضادة للطائرات .
- وسواء الأردن مفتوحة تماماً أمام الطائرات الإسرائيلية ، وتحتاج إلى دعم في دفاعها الجوي بعدد سبع كتائب صواريخ مضادة للطائرات وكتيبة رادار .

٤ - القوات البحرية :

القوات البحرية لمصر وسوريا تتفوق على القوات البحرية الإسرائيلية ، ولكن التفوق الجوى الإسرائيلى يحد من حرية عمل هذه القوات .

٥ - العمل الفدائى :

يجب تدعيمه ليلعب دوراً أساسياً فى المعركة ، ويعتبر هذا العمل جزءاً لا يتجزأ من قومية المعركة . ويجب أن يعمل العمل الفدائى من جميع الجبهات (لبنان - سوريا - الأردن - مصر) لتشتيت جهود العدو ضمن الخطة العامة للقوات العربية ، وتزال العقبات التى تعترض طريقه .

والخلاصة التى أمكن الوصول إليها نتيجة للبحث العسكرى وجدول مقارنة القوات - للدول العربية والعدو - هى « ضرورة سرعة وضع خطة عمليات مشتركة لدول المواجهة تشترك فى توفير متطلبات جميع الدول العربية كل حسب إمكانياته وطاقاته » بحيث تشمل هذه الخطة :

- زيادة كفاءة الجبهة الشرقية بتدعيم الأردن بقوات برية وجوية ودفاع جوى حتى يمكن القيام بالعمل العسكرى العربى من الجبهات الثلاث فى وقت واحد .
- وتدعيم دول المواجهة بالطائرات المتفق عليها والتى ترفع من قدراتها فى مواجهة طائرات العدو وشبكة الدفاع الجوى الإسرائيلى .
- وتدعيم كل من الأردن وسوريا بشبكة من الدفاع الجوى المتطورة على الارتفاعات المختلفة والتى تمكنها من الصمود فى مواجهة طائرات العدو .
- وتدعيم دول المواجهة بالأسلحة المتطورة فى مجال الحرب الالكترونية .
- وأهمية سزعة تحرك الدول العربية لتحرير الأرض فى حدود قدرات القوات والدعم العربى ، واضعين فى الاعتبار أن عامل الوقت ليس فى صالح العرب .



وبعد أن قدم تقرير وزير الحربية فى مصر ، الفكرة العامة للتخطيط واحتياجات الخطة الهجومية ، كانت التوصيات المقترحة كالآتى :

- ١ - يقسم مسرح العمليات إلى جبهات ثلاث وهي :
 - أ - الجبهة الشمالية : وتشمل جميع القوات السورية وأى قوات عربية توضع تحت قيادتها .
 - ب - الجبهة الشرقية : وتشمل جميع القوات الأردنية وأى قوات عربية توضع تحت قيادتها .
 - ج - الجبهة الغربية : وتشمل جميع القوات المصرية وأى قوات عربية توضع تحت قيادتها .
- ٢ - يعمل الفدائيون من الجبهات المختلفة لدول المواجهة بتنسيق مع قيادات الجبهات تبعاً لخطة يصدق عليها القائد العام للقوات المسلحة العربية .
- ٣ - تكون جميع هذه الجبهات تحت قيادة القائد العام المصرى بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة العربية تعاونه مجموعة عمليات من الدول المشتركة في القتال .
- ٤ - يتولى قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية في الجبهتين الشمالية والشرقية (سوريا والأردن) ويتولى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية في الجبهات الثلاث .
- ٥ - بناء على موافقات سابقة لمجلس الدفاع المشترك بتاريخ ٣٠ نوفمبر (تشرين ثان) عام ١٩٧١ وتوصيات اللجنة الفرعية العسكرية المنبثقة من لجنة وزراء الخارجية والدفاع ، تلتزم دول المساندة بتقديم الدعم التالى لدول المواجهة . واجمالى هذا الدعم هو ١٦ سرباً جوياً وفرقة مدرعة وفرقة مشاة ولواء مدرع ولواءان مستقلان من المشاة .
- وتم توزيع هذا الدعم على سبع دول عربية هي (العراق - المملكة السعودية - الكويت - ليبيا - الجزائر - المغرب - السودان) وهذا الدعم هو المطلوب لتغطية مرحلة الصمود والردع .
- أما الدعم الاضافى المطلوب لتنفيذ العمليات التعرضية فقد تم تحديده أيضاً . وتلتزم دول المساندة بتقديم هذا الدعم الاضافى إما بوحدات جاهزة فعلاً أو بمعدات أو بدعم مادى طبقاً لبيان التكاليف السابق الاتفاق عليها بين رؤساء الأركان في العام السابق .

٦ - تكون قوات الدعم المتفق عليها والمطلوبة لمرحلة الصمود والردع جاهزة في أماكن تركزها الحالية - حيثل - في مارس ١٩٧٣ للتحرك إلى أماكن التركز للعمليات بأوامر من القائد العام للقوات المسلحة العربية . أما وحدات الدعم الاضافى للعمليات التعرضية فتكون جاهزة في أقرب وقت طبقاً لما يتم الاتفاق عليه في المجلس .



لقد كنت سعيداً بالاشتراك في إعداد تقرير وزير الحرية وحضور جلسات هذه الدورة لمجلس الدفاع المشترك التي اتسمت أعماله بالموضوعية ووصل إلى نتائج إيجابية . كنت أتمنى وأراقب تنفيذ هذه القرارات باعتبارها تطوراً جديداً في الفكر العربى الاستراتيجى الذى يحقق عاملاً رئيسياً جديداً - للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى - لتحقيق النجاح في الحرب المنتظرة .

لم يتحقق الأمل ، ولم يتم تنفيذ هذه القرارات . وضاعت فرصة أتاحت للعرب لأن يتضامنوا ويتعاونوا عسكرياً لتحرير الأرض العربية وإعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

ويبدو أن هناك أسباباً سياسية قوية وقفت عائقاً أمام التنفيذ . ولم يكن العبء الذى ألقى على الدول العربية المساندة كبيراً ، فقد كان في طاقتها ، ولم يكن يؤثر على الأمن الوطنى لكل دولة مساندة بل كان فيه الضمان لتأكيد الأمن القومى العربى ، وبالتالي تحقيق الأمن الوطنى لكل دولة .

ولقد أثبت الواقع العربى أن الاتصالات الثنائية بين الدول العربية هى التى نجحت في تدعيم الجبهتين السورية والمصرية بقوات من بعض الدول العربية التى رأت أن تساهم في الحرب بعد نشوبها . ترتب على ذلك أن هذه القوات لم تصل في الوقت المناسب إلى ميدان المعركة ، وكان يمكن أن تكون أشد تأثيراً لو كانت قد تركزت في الجبهة قبل الحرب مما يعطيها فرصة الاندماج مع قوات الجبهة والتعرف على طبيعة أرض المعركة .

وهنا لا بد أن أشير إلى أن حرب أكتوبر نشبت دون فتح الجبهة الأردنية لعدم

عسكري عربى مشترك برغم أهميتها الواضحة . وهذا لم يمنع الأردن من المساهمة بجزء من قواته للقتال فى الجبهة السورية أثناء سير العمليات .

ولنا أن تصور نتائج حرب تنشب من ثلاث جبهات عربية فى وقت واحد ضد إسرائيل بخطة واحدة تحت قيادة قائد عام واحد كما قررها مجلس الدفاع المشترك . وهذا يقودنا إلى مناقشة وتحليل موقف « الجامعة العربية » وأهدافها والميثاق الذى تعمل به كى يمكن تطويرها حتى تحقق الهدف من إنشائها .

الخطة (ل) :

نظراً لأن الدول العربية لم تتمكن من وضع توصيات « مجلس الدفاع المشترك » موضع التنفيذ ، الأمر الذى كان يحقق لنا - نحن العرب - قومية المعركة ، استمر التعاون بين مصر وسوريا سياسياً وعسكرياً يأخذ مجراه الطبيعى البناء لدخول الحرب وحدهما ضد إسرائيل .

وبعد أن استكملت الخطة المصرية السورية ، وتم إعداد القوات لها والتدريب عليها ، ولم يبق على تنفيذها سوى تحديد التوقيت المناسب للهجوم وإصدار القرار السياسى ببدء الحرب ، تقدم رئيس إحدى الدول العربية بخطة للحرب ضد إسرائيل . استدعانى الفريق أول أحمد إسماعيل إلى مكتبه للاطلاع على هذه الخطة وبحثها . وجدت أنها نظرية من نظرياته الثورية التى ينادى بها فى المجالات المختلفة ، ويقوم بتطبيقها فى دولته سواء فى « كتاب أخضر » أو فى كتاب بلون آخر .

والحقيقة أن رئيس هذه الدولة لم يعط لخبطته إسماء رمزياً ، ولذلك اخترت لها اسم الخطة (ل) ، وكان تعليقى عليها أنها حلم سعيد .

وتتلخص فكرة هذه الخطة فى أن الهجوم المصرى وعبور قناة السويس لا يعتبر هجوماً حاسماً ، فضلاً عن الخسائر الكبيرة التى تتعرض لها القوات المصرية خصوصاً تحت تأثير تفوق العدو الجوى . لذلك يرى واضع الخطة :

١ - أن يكون الهجوم الرئيسى الجوى والبرى من اتجاه سوريا ، وأن يحشد لذلك أكبر عدد من الطائرات المصرية بحيث تكون غطاءً جويًا تتحرك تحته كل

القوات السورية . ويمكن زيادة عدد القوات البرية في سوريا من مصر وليبيا ودول عربية أخرى .

٢ - أن يشن الهجوم الكاسح على إسرائيل باستخدام جنوب لبنان وشمال الأردن والفدائيين لتوسيع رقعة الهجوم . وأن الهجوم الجوي من الجبهة السورية سوف يُفقد العدو المبادأة لأول مرة ويلحق أضراراً بأهداف العدو الجوية .

٣ - تبقى القوات المصرية كاحتياطي استراتيجي يستخدم بعد معرفة ما يتطور إليه الهجوم من الجبهة السورية . ويقتصر دورها أثناء ذلك على هجمات بحرية وعمليات إنزال بحري على غزة وشمالها ، وهجمات بحرية ضد إيلات وشرم الشيخ مع إنزال مظلي في عدة أماكن لإرباك العدو وتشتيت قواته . وكذلك قصف شديد بالمدفعية ضد الضفة الشرقية للقناة لإيهام العدو بالهجوم من اتجاه القناة وتخفيف الضغط على الجبهة السورية .

٤ - يكون الهدف العسكري هو تدمير قوة إسرائيل المادية والمعنوية .

٥ - يكون الهدف السياسي هو فرض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

٦ - تعتبر الجمهورية ... أن هذا الرأي هو أساس مشاركتها في الحرب ، وإلا فإنها ستعلن رسمياً عدم مشاركتها في كارثة ربما تكون نهائية للأمة العربية .

النظرية والتطبيق :

وكان رأينا في مصر واضحاً في رفض فكرة هذه الخطة ، لأنها لا تتماشى مع الموقف الاستراتيجي في المنطقة ، ولا تتسم بالواقعية ، وغير قابلة للتطبيق . وكان رأينا مبنياً على المبررات التالية :

- إن الموقف الاستراتيجي ، وحجم وأوضاع قوات العدو وقدراته القتالية ، تؤكد ضرورة شن الهجوم ضده من جبهتين متباعدتين في وقت واحد لتشتيت قواته الجوية المتفوقة - وهي قوته الضاربة الرئيسية - وبعبثة قواته البرية على أكثر من جبهة وتكبيدها أكبر قدر من الخسائر البشرية - وهي نقطة ضعفه الرئيسية - في معارك رئيسية تقع في أكثر من جبهة سواء في البر أو البحر أو الجو .

● إن استخدام الجبهة السورية كاتجاه للمجهود الرئيسى فى الحرب قد يبدو صحيحاً - من الناحية النظرية - لقربها من إسرائيل ، ووجود بعض الأهداف الإسرائيلية داخل مدى طائراتنا من هذا الاتجاه . ولكن إذا تعمقنا فى دراسة الأمر - من الناحية العملية - نجد أن تركيز القوات الجوية السورية والمصرية فى سوريا لا يمكن تنفيذه عملياً لعدم توفر المطارات اللازمة لاستيعاب كل هذا العدد من الطائرات . بالإضافة لذلك فإن وسائل الدفاع الجوى السورى لا تكفى لتأمين هذه الأعداد الكبيرة من الطائرات ، ويستتبع ذلك نقل وسائل الدفاع الجوى المصرى إلى سوريا . ومعنى ذلك كشف الغطاء الجوى عن الأراضى المصرية وقواتها المسلحة الأمر الذى يترتب عليه نتائج خطيرة . ومن المعروف أن مدى عمل الطائرات المصرية والسورية يغطى - عند استخدامها من سوريا - شمال إسرائيل وجزءاً من وسطها ، وبذلك تبقى مطارات وسط وجنوب إسرائيل وكل مطارات سيناء خارج دائرة التأثير . وبذلك يتمكن العدو من إعادة تمركز وانتشار طائراته فى هذه المناطق واستخدامها بكفاءة - لمداهم الطويل - ضد كل من مصر وسوريا . ولا يجب أن نتصور أن الضربة الجوية التى تمت يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ستكرر نتائجها ضد العدو أو ضدنا .

● أما عن توجيه الهجوم البرى الرئيسى من اتجاه سوريا وتوسيع رقعة الهجوم باستخدام الأراضى الأردنية واللبنانية ، فإن ذلك تعترضه صعوبات سياسية لا يمكن التغلب عليها . والخبرة علمتنا الكثير فى هذا المجال .

● إن معركة القوات المصرية هى معركة شرف لا بد أن نخوضها لتحرير أرضنا ومسح عار هزيمة يونيو ١٩٦٧ . والقول إن الهجوم من الجبهة المصرية يعرض قواتنا لخسائر كبيرة فهو أمر مقبول ، إذ لا يمكن تحرير أرضنا ورد كرامتنا دون تضحية وقبول الخسائر المحسوبة .

● إن اقتصار دور القوات المصرية فى الخطة (ل) على القيام بعمل خداعى وأعمال ثانوية مع إنزال بحرى فى غزة وشمالها وإبرار مظلى فى عدة أماكن ، أمر لا يمكن قبوله من الناحية العسكرية طالما أن القوات البرية لا تلحق بها خلال فترة-زمنية محدودة . وطالما أن القوات المصرية مطلوب منها أن تقوم بعمل خداعى أو ثانوى ، فإن أعمال الإبرار البحرى والجوى مصيرها الفشل ، والقوات المشتركة فيها مصيرها التدمير ، ولا تحقق هدفاً سياسياً أو استراتيجياً أو تكتيكياً .

● إن الاحتفاظ بالقوات المصرية كاحتياطي استراتيجي لاستخدامه بعد معرفة ما يتطور إليه الهجوم من الجبهة السورية - كفكرة الخطة (ل) - هو تفكير عسكري خاطيء نظرياً وعملياً ، لأن القوات المصرية ليست في هذه الحالة احتياطياً استراتيجياً بالمفهوم العسكري الصحيح . فالاحتياطي الاستراتيجي يستخدم للتأثير على سير العمليات في إحدى الجبهتين أو في أحد الاتجاهات الرئيسية وبشرط أن تتوفر القدرة على نقله في الوقت المناسب . وهذا لا يمكن تحقيقه جواً لعدم وجود طائرات النقل بالعدد الكافي للنقل بالإضافة لتفوق العدو الجوي . كما لا يمكن تنفيذ النقل بحراً لعدم وجود وسائل النقل البحري وطول الوقت اللازم لهذا النقل ، إذا كانت الخطة تقصد نقله أثناء سير العمليات إلى الجبهة السورية . وإذا بقيت القوات المصرية احتياطياً استراتيجياً في الجبهة المصرية كما تنخيل الخطة (ل) فالسؤال هو : احتياطي لمن ؟

● وأخيراً ، إذا كان الهدف السياسي المطلوب تحقيقه بهذه الخطة هو فرض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، فهل تسمح مقارنة القوات بين العرب وإسرائيل بتدمير قوة إسرائيل العسكرية ؟ ومن أين أتى هذا التفوق العسكري العربي في وقت كنا نعاني فيه - حيثئذ - من التفوق العسكري الإسرائيلي ؟

ومن الناحية السياسية ، هل كان يمكن قبول فرض قرار التقسيم بالقوة العسكرية العربية في ذلك الوقت ، لو كانت هذه القوة - افتراضاً - موجودة وجاهزة للاستخدام ؟

وكان هذا هو ردنا على الخطة (ل) حتى يعيش صاحبها على أرض الواقع . ونتمنى أن يأتي اليوم الذي تتوحد فيه كلمة العرب ويحشدون جهودهم العسكرية والاقتصادية والسياسية لإزالة آثار عدوان يونيو ١٩٦٧ ، بتحرير الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية بعد أن دام الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن - ١٩٨٩ - إثنين وعشرين عاماً ، وبعد أن بذلت المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية كل جهد ممكن في كل مجال طوال هذه السنوات الطويلة . ولقد كانت الفرصة متاحة عام ١٩٧٣ لوضع فكرة وفلسفة « قومية المعركة » موضع التطبيق .

وانتهى رأى مصر بالنسبة للخطة (ل) برفضها ، وأن أفضل الأساليب الاستراتيجية لإدارة الحرب ضد إسرائيل هو القيام بعملية هجومية تنفذ بواسطة القوات المصرية والسورية فى وقت واحد وبأعمال منسقة طبقاً لفكرة استراتيجية واحدة تحت قيادة قائد عام واحد لقوات الجبهتين .